



وزارة الشؤون الإسلامية
والتعاون الاجتماعي



الريادة عالمياً في العمل الإسلامي

التاريخ	الوقت	المكان
الأربعاء 25 أبريل	بعد صلاة الظهر مباشرة	قاعة خالد المذكور بكلية الشريعة جامعة الكويت - كيطان
الخميس 26 أبريل	الساعة 8 مساء	رابطة الأدباء بالعديلية
الجمعة 27 أبريل	بعد صلاة المغرب مباشرة	محافظة الجهراء - منطقة الجهراء القديمة ق2 - مسجد البسام
	خطبة وصلاة الجمعة	محافظة الأحمدية - منطقة هدية ق5 مسجد عثمان بن أبي العاص



يسر إدارة الثقافة الإسلامية

دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي
لفضيلة الشيخ

د. محمد إبراهيم الحمد

www.islam.gov.kw/thaqafa www.twitter.com/thaqafa 99255322 - 22487310

«الأنباء» تنشر مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية.. وبعد أن ظلت الحكومة 36 سنة تقطع 10٪ فقط

15٪ من إيرادات 2012/2011 لصدوق احتياطي الأجيال القادمة

«لتصبح النسبة التي تقطع من إيرادات ميزانية هذه السنة 15٪ بدلا من 10٪، فقد أعد مشروع القانون المرفق والذي ينص في مادته الأولى على أنه «تقتطع من الإيرادات العامة للدولة عن السنة المالية 2012/2011 نسبة قدرها 15٪ (خمس عشرة في المائة) بدلا من 10٪ لاحتياطي الأجيال القادمة».

وتنص مادته الثانية على أنه «على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره».

● **مريم بندي**

مزهرة عبر الأزمان والأجيال وذلك بتجنيب جزء من الإيرادات العامة للدولة ورسده واستثماره حتى يجلب لهذا البلد دبلا للثروة النفطية إذا حانت ساعة نفاذها، وأنه حتى يحقق هذا القانون أهدافه قضت المادة الثالثة منه بعدم جواز خفض نسبة الـ 10٪ التي تقطع سنويا من الإيرادات العامة للدولة وعدم جواز أخذ أي مبلغ منه -أي الاحتياطي-، ولما كانت أسعار النفط قد زادت خلال الفترة الأخيرة زيادة تسمح بزيادة نسبة ما يقطع من الإيرادات العامة للسنة المالية 2012/2011 لحساب الأجيال القادمة بمقدار 5٪ من هذه الإيرادات

وهو ما يستفاد من أحكام القانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة فيما نصت عليه المادة الثانية من أن «يفتح حساب خاص لتكوين احتياطي بديل للثروة النفطية» ويسمى «احتياطي الأجيال القادمة» ترصد فيه تلك الأموال».

وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية فيما ورد فيها من أنه «لما كانت إيرادات النفط تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الدولة العامة، ولما كانت الإيرادات الموجودة عند العمل بهذا القانون تم إضافتها إلى هذا الحساب، ولما كان احتياطي الأجيال القادمة هو بديل للثروة النفطية،

في شأن احتياطي الأجيال القادمة، حيث نص في مادته الأولى على أن «تقتطع سنويا اعتبارا من السنة المالية 1976/1977 نسبة قدرها 10٪ (عشرة في المائة) من الإيرادات العامة للدولة»، وعليه فإنه منذ ذلك التاريخ يتم استقطاع 10٪ من الإيرادات العامة للدولة وتحويلها إلى احتياطي الأجيال القادمة.

فضلا عن اقتطاع نسبة قدرها 50٪ (خمسون في المائة) من المال الاحتياطي العام للدولة الموجود عند العمل بهذا القانون تم إضافتها إلى هذا الحساب.

ولما كان احتياطي الأجيال القادمة هو بديل للثروة النفطية،

نسبة قدرها 15٪ (خمس عشرة في المائة) بدلا من 10٪ لاحتياطي الأجيال القادمة.

مادة ثانية

على الوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره.

مذكرة إيضاحية لمشروع القانون رقم () لسنة 2012 بزيادة النسبة التي تقطع من الإيرادات العامة للسنة المالية 2012/2011 لحساب احتياطي الأجيال القادمة

بتاريخ 28 نوفمبر 1976 صدر المرسوم بالقانون رقم 106/1976

لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة.

وعلى المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 27 لسنة 2011 ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2012/2011 وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرنا:

مادة أولى

تقتطع من الإيرادات العامة للدولة عن السنة المالية 2012/2011

ونص مشروع القانون الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه على «تقتطع من الإيرادات العامة للدولة عن السنة المالية 2012/2011 نسبة قدرها 15٪ (خمس عشرة في المائة) بدلا من 10٪ لاحتياطي الأجيال القادمة وعلى الوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره».

وفيما يلي مشروع قانون رقم () لسنة 2012 بشأن زيادة النسبة التي تقطع من الإيرادات العامة للسنة المالية 2012/2011 لحساب احتياطي الأجيال القادمة.

بعد الإطلاع على الدستور وعلى المرسوم بالقانون رقم 106

تواصل الحكومة السير في طريقها بخطى ثابتة لإنجاز مشاريع القوانين التي تصب في صالح المواطنين سواء فيما يتعلق بزيادات الرواتب ومشاريع الخطة التنموية والشركات المساهمة والوحدة الوطنية أو غيرها من القضايا المصرية التي يشكل تأخير إنجازها أثارا سلبية على الواقع المعيشي الآتي والمستقبلي للمواطنين والأجيال المقبلة.

وفي هذا الصدد علمت «الأنباء» أن مجلس الوزراء قرر اقتطاع 15٪ من ميزانية 2012/2011 لحساب صندوق احتياطي الأجيال القادمة بعد أن ظلت الحكومة 36 سنة تقطع 10٪ فقط.

يغذي الشبكة بـ 70 ميغاواط في خطوة ستنتقل البلاد من الاعتماد الكلي على الوقود الأحفوري

«الأبحاث»: إنشاء مجمع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في السالمي

2015 وأن إعداد الشروط المرجعية والمواصفات الفنية والهندسية للمشروع يستغرق من 6 إلى 12 شهرا، يتم بعدها طرح المناقصات عن طريق لجنة المناقصات المركزية على شكل 4 مناقصات منفصلة، الأولى تختص بإعداد البنية التحتية للموقع والثانية خاصة بإنشاء وتشغيل محطة الطاقة الشمسية الحرارية بسعة 50 ميغاواط، أما الثالثة فتختص بالبنية التحتية للموقع والثانية خاصة بإنشاء وتشغيل محطة الطاقة الشمسية الضوئية بسعة 10 ميغاواط والمناقصة الرابعة تختص بإنشاء وتشغيل محطة طاقة الرياح بسعة 10 ميغاواط، وسيتم ربط هذه المحطات بالشبكة الوطنية للكهرباء وذلك بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء، ولغت إلى أن تشغيل محطات طاقة الرياح والطاقة الشمسية الضوئية سوف يتم خلال عام من ترسية عقد التنفيذ، بينما تحتاج إلى سنتين تقريبا، لأنها ذات سعة عالية.

● **دارين العلي**

على الطاقة بنسبة تتراوح ما بين 4 إلى 6 ٪ سنويا، وذلك يتطلب توفير ما يزيد على 20 ألف ميغاواط في عام 2030، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون وضع خطط وبرامج وطنية للتعامل المستقبلي مع الطاقة، وموحيضا أن الوقود المستخدم حاليا لتوليد الطاقة في الكويت هو مزيج من البترول المكر والغاز، ويحتسب سعر برميل النفط بـ 50 دولارا، فإن قيمة الاستهلاك منه خلال عام 2008 فقط تقدر بـ 1400 مليون دينار، وأنه خلال العام 2009 تم استهلاك 44 مليون برميل من الزيت الثقيل، و20 مليونا من زيت النفط الخام، و11 مليونا من زيت الغاز، و150 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في محطات الطاقة، وأنه من المتوقع خلال العام 2030 أن تصل كمية النفط المستهلكة لتوليد الطاقة الكهربائية إلى 174 مليون برميل من النفط المكافئ، من جانبه أوضح مدير المشروع د.سالم الحرف أن من المتوقع إنجاز المجمع بالكامل بحلول العام

الهندسية والفنية، ويعتمد مجمع تقنيات الطاقة المتجددة على ثلاث تقنيات أحدها تنتج الطاقة الشمسية الحرارية بسعة 50 ميغاواط، والثانية للطاقة الشمسية الضوئية بسعة 10 ميغاواط، والثالثة لطاقة الرياح بسعة 10 ميغاواط، ما يعني إنتاج إجمالي يقدر بـ 70 ميغاواط، وسيتم المجمع من خلال هذه التقنيات على تغذية الشبكة الكهربائية العامة مباشرة كأي محطة تقليدية للطاقة، مشيرا إلى أن اختيار هذه التقنيات جاء بعد دراسات مستفيضة بتحديد مزاياها وعيوبها، وتكاليف إنتاج كل كيلو واط، مع تحديد مدى تأثير هذه التقنيات بمتغيرات الطقس من عواصف غبارية وارتفاع لدرجات الحرارة وغيرها.

وذكر د.المطيري أن هذا المشروع يعتبر مشروعا تنمويا رائدا يمكن الكويت من مواجهة تحديات المستقبل وحفظ الموارد الطبيعية وأنه يأتي في سياق تنفيذ خطة التنمية للدولة، وقال أن الكويت تشهد تزايدا في الطلب

وقد بينت هذه الدراسات ملاءمة الظروف المناخية في الكويت لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة، وأن المعهد عمد إلى تنفيذ دراسة جدوى تختص بـ «تقنيات توليد الطاقة من مصادر متجددة في الكويت»، وقام هذا المشروع البحثي على أساس دراسة جدوى إقامة محطة للطاقة المتجددة بسعة إنتاجية 70 ميغاواط باستخدام أهم الأنظمة الواعدة في هذا المجال مثل نظام الطاقة الشمسية الحرارية ونظام الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ونظام طاقة الرياح، وذلك مع وجود وحدة لتخزين الطاقة الحرارية بسعة 6 إلى 8 ساعات، وخلصت هذه الدراسة إلى وضع أكفا السيناريوهات المتاحة لتوطين تقنيات توليد الطاقة المتجددة للفترة من عام 2012 وحتى العام 2030 لاستيعاب قدرة إنتاجية تتراوح بين 1500

وقعنا اليوم عقدا لوضع مواصفاته

عالية في الكويت، وليكون هذا المجمع نواة لتوطين هذه التكنولوجيا في البلاد والتوسع في استخداماتها وهو ما يتيح للكويت أن تصبح من البلدان المتقدمة في استخدامات الطاقة المتجددة، مشيرا إلى أن هذا النوع من المشاريع له آثار إيجابية في النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المدى البعيد، كما أنه سيعالج مسألة ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية والتي تعتمد بشكل أساسي على النفط الخام ومشتقاته، لافتا إلى أن معدل الزيادة في الأحمال في الكويت هو الأعلى عالميا إذ تصل إلى 9٪، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن ترتفع الأحمال بمعدلاتها القصوى هذا العام إلى ما يقارب الـ 12200 ميغاواط أي يفارق 900 ميغاواط عن العام الماضي.

من جهته، قال مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية د.ناجي المطيري أن المعهد بدأ في وقت سابق بإعداد دراسات اقتصادية وفنية وبيئية خاصة بمشروع توطين الطاقات المتجددة في البلاد



د.ناجي المطيري يوقع العقد بمتابعة م.أحمد الجسار

في وقت أعلن فيه مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية د.ناجي المطيري عن مشروع هو الأول من نوعه سينقل البلاد من مرحلة الاعتماد الكلي على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء إلى تنوع مصادر الطاقة عبر الطاقات المتجددة، أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء على أهمية هذا المشروع الذي سيؤمن 20٪ من الطاقة الكلية المنتجة في الدولة في غضون 20 عاما خصوصا في ظل الارتفاع المطرد في الأحمال والذي من المتوقع أن يصل إلى 10٪ سنويا.

هذا المشروع الذي وقع عقده معهد الأبحاث أمس مع مستشار عالمي ألماني يقوم على إعداد المواصفات الهندسية والفنية لتصميم وإنشاء وتشغيل أول مجمع لتقنيات الطاقة المتجددة سيكون بمثابة أول محطة متعددة التقنيات لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة في الكويت بقدرة 70 ميغاواط في منطقة السالمي تتوزع ما بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

يساركون في حملة خاصة ليوم الأرض بالمركز العلمي غدا

شباب «المهندسين» قاموا بحملة تنظيف وتوعية في شواطئ الشويخ



سكة نافقة على الشاطئ



عدد من المشاركين في الحملة

الجمعية الطبية الكويتية

دعوة

تدعو الجمعية الطبية الكويتية الزملاء الأعضاء العاملين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية، والتي ستعقد باذن الله تعالى يوم الثلاثاء الموافق 2012/05/15 بمقر الجمعية بالجارية وذلك لمناقشة:-

- التقريرين المالي والإداري عن الفترة من 2011/1/1 حتى 2011/12/31.
- الميزانية العمومية والحساب الختامي في 2011/12/31.
- الميزانية التقديرية لعام 2012.
- تقرير مراقب الحسابات.

وذلك في تمام الساعة 10.00 صباحاً.

هذا.. وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة ساعة يصبح بعدها الاجتماع قانونيا مهما كان عدد الحاضرين.

هذا ويتواهر لدى إدارة الجمعية التقريران الإداري والمالي لمن لم تصله الدعوة.

د. على زايد المكييمي
رئيس مجلس إدارة الجمعية الطبية الكويتية

بعض الشخصيات الإعلامية والمختصة في البيئة، مضيفا أن الحملة ستشمل أيضا القيام بأنشطة خاصة لتنظيف مناطق المخيمات بالتعاون مع الجمعيات الطلابية، وبعض الجهات الأهلية والحكومية.

ان حملات اللجنة مستمرة طوال العام وذلك اعتبارا من يوم الأرض (غدا)، حيث ستعرض مشاريع تخرج طلبة كلية الهندسة ذات العلاقة بالبيئة في المركز العلمي، وستكون هناك أنشطة خاصة لكل جمعية على حدة وكذلك يشارك

لهم للحفاظ على شواطئ الكويت نظيفة، مضيفا أن هذه الأنشطة ستكون في إطار حملة شاملة تشارك فيها اللجنة بمناسبة يوم الأرض الذي يصادف 26 أبريل من كل عام. من جهته، قال عضو اللجنة م.عيسى النوري

وشارك في الحملة نحو 30 مهندسا ومهندسة تقدمهم رئيس اللجنة م.محمد الغنيمي الذي قال: ان المهندسين والمهندسات قاموا خلال الحملة بلقاء الأهالي رواد شواطئ منطقة الشويخ وقاموا بتوجيه النصائح والإرشادات

نظمت لجنة المهندسين الشباب في جمعية المهندسين حملة لتنظيف الشواطئ، شملت شواطئ منطقة الشويخ، وذلك في إطار حملة للتوعية البيئية تقوم بها اللجنة بالتعاون مع الجمعيات الطلابية في جامعة الكويت.